

اسم الطالبة: عهد بنت أحمد بن محمد المرضوف السعدي الرقم الجامعي: 90802

عنوان الرسالة: دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية

دراسة ميدانية في محافظة مسقط

لجنة الإشراف على الرسالة:

المقصورة 1- المشرف الرئيس:

الاسم: د. مصطفى بابكر أبو شيبه.

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد (علم اجتماع).

القسم: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي.

الكلية/ المؤسسة: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية/ جامعة السلطان قابوس.

التوقيع: التاريخ: 26 / 12 / 2019 م.

2- عضو لجنة الإشراف:

الاسم: د. سليمان زكريا

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد (علم اجتماع).

القسم: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي.

الكلية/ المؤسسة: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية/ جامعة السلطان قابوس

التوقيع: التاريخ: 26 / 12 / 2019 م.

## دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية

### دراسة ميدانية في محافظة مسقط

عهود بنت أحمد بن محمد المرزوف السعدي

### المخلص

تعد ريادة الأعمال من المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي والمحلي على حد سواء، فإلى جانب قدرتها على استغلال الفرص المتاحة لتحقيق نجاحات في تشغيل رؤوس الأموال البشرية والتي من بينها المرأة، فإنها تعد قطاع خصب لأصحاب الأفكار الإبداعية لتوظيفها في مجالات تنموية متنوعة. وتتطلع الدراسة الراهنة إلى التعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة العمانية في ريادة الأعمال في المجتمع العماني، بالإضافة إلى الكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال وفقاً لمتغيرات: العمر، المستوى التعليمي، الولاية، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء، نوع المشروع، عدد سنوات العمل في المشروع، معدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي، الدوافع الريادية من إنشاء المشروع، مصادر التمويل، عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي. كما سعت الدراسة إلى الوقوف على معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال، وطرح مجموعة من الآليات من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المسح الاجتماعي، والمنهج الكمي كأساس لتحليل البيانات، وتم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة البالغ عددها (234) رائدة أعمال حاصلات على بطاقة رواد أعمال من مؤسسة ريادة في محافظة مسقط. هذا إلى جانب أداة دليل المقابلة المعمقة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- كشفت نتائج الدراسة أن أكثر رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة من الفئة العمرية (30 إلى أقل من 35 سنة)، ومن حاملات الشهادة الجامعية (البكالوريوس). واحتلت ولاية السيب المرتبة الأولى من حيث أعداد رائدات الأعمال القاطنات فيها، وأن أغلبهن من المتزوجات، وأن الأنشطة الخدمية تستحوذ أغلب المشاريع الريادية النسائية، وأن ما يقارب نصف المشاريع الريادية النسائية في مجتمع الدراسة عدد سنوات عملها تراوحت بين (سنتان إلى خمس سنوات)، وأن أغلبها ممولة بتمويل ذاتياً، وأن الدافع الرئيسي لريادة الأعمال النسائية في مجتمع الدراسة هو الرغبة في تحقيق الذات.

- أشارت النتائج أن هناك عدة آثار اجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال تمثلت أهمها في زيادة الوعي ومعرفة رائدة الأعمال بالأمور المحيطة.

- أظهرت نتائج الدراسة عن وجود عدة معوقات وتحديات تواجه مجتمع الدراسة في المساهمة بريادة الأعمال، جاءت في المرتبة الأولى معوق الإجراءات البيروقراطية المعقدة خاصة في المعاملات الحكومية.

- أسفرت نتائج الدراسة عن أن أكثر الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال هي تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة والدور الذي تقوم به في تطوير المجتمع. ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال النسائية، وتطوير دورهن في المشاركة التنموية في المجتمع العماني، وتشجيع النساء للانخراط في هذا المجال؛ حيث أن انزواءهن عن المشاركة يعتبر تهميش لطاقتهم البشرية تؤثر سلباً على الأهداف التي يطمح المجتمع المتمثلاً في الدولة لتحقيقها.

# The Role of Omani Women in Entrepreneurship and its Impact on Social Development: A Field Study in Muscat Governorate

Ohood bint Ahmed bin Mohammed Al-Mardouf Al-Saadi

## Abstract

Entrepreneurship is one of the main drivers of the global and local economy. It paves the way to taking advantage of the opportunities available and providing jobs for the human capital, including women. Besides, it is a fertile sector for creative people to be employed in various developmental areas.

The present study seeks to identify the actual contribution of Omani women in entrepreneurship. In addition, it intends to revealing the social effects of women's participation in entrepreneurship according to a number of variables such as the age, *wilayat*, educational level, marital status, number of children, type of project, project duration, average annual income, project motivation, , sources of funding, and number of manpower deployed. The study also tries to identify the obstacles and challenges of women's participation in entrepreneurship, and suggests a set of mechanisms to enhance the role of women in entrepreneurship.

The study relied on a descriptive-analytical method using social survey and a quantitative method as a basis for data analysis. A questionnaire was also used to collect data from the study sample covering (234) entrepreneurs, all of them are holders of entrepreneur cards issued by the Riyada institution in Muscat Governorate, in addition to using an in-depth interview guide tool. The study has reached a number of significant results including:

- The results of the study revealed that most of the female entrepreneurs targeted in the study population are in the age group (30-35 years), and holders of university degrees. Wilayat Al Seeb ranked first in terms of the number of female entrepreneurs, most whom of are married. Service activities account for most of the projects, while, about half of the projects surveyed lasted between (two to five years), most of them are self-funded. The study revealed that the main drive behind women's entrepreneurial activities was the deep desire for self actualization.

- The results indicated that there are several social effects of the contribution of women in entrepreneurship, the most important of which are raising the entrepreneur's awareness and knowledge about the business environment and related issues.

قائمة المحتويات:

الصفحة	الموضوع
أ	لجنة الإشراف على الرسالة
ب	لجنة مناقشة الرسالة
ت	إهداء
ث	شكر وتقدير
ج	ملخص الرسالة باللغة العربية
ح	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
د	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
س	قائمة الأشكال
ص	قائمة الملاحق
1	الفصل الأول- مدخل الرسالة (إشكالية الدراسة وإطارها التحليلي)
2	تمهيد
5	مشكلة الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	أهمية الدراسة
9	مفاهيم الدراسة
17	الإطار التحليلي الموجه للدراسة
26	الفصل الثاني- التراث النظري لموضوع الدراسة (مراجعة الأدبيات)
27	تمهيد
27	دراسات ركزت على المرأة ومشاركتها الاقتصادية في المشروعات وريادة الأعمال
35	دراسات ركزت على أهمية المشروعات وريادة الأعمال
39	دراسات ركزت على معوقات المشروعات وريادة الأعمال
41	دراسات ركزت على تمكين المرأة
47	دراسات ركزت على التنمية

56	<b>الفصل الثالث- نشأة وتطور مشروعات ريادة الأعمال في سلطنة عمان</b>
57	تمهيد
58	من النطق السامي
59	نشأة وتطور ريادة الأعمال في سلطنة عمان
60	واقع ريادة الأعمال والبرامج والمؤسسات الداعمة في سلطنة عمان
70	أهمية ريادة الأعمال والآثار الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال
76	التحديات والمعوقات التي تواجه ريادة الأعمال ورائدات الأعمال
81	المرأة والتنمية
84	<b>الفصل الرابع- إجراءات الدراسة المنهجية</b>
85	تمهيد
85	الإجراءات المنهجية للدراسة
85	نوع ومنهج الدراسة
86	مجتمع وعينة الدراسة
87	توزيع عينة الدراسة على ولايات محافظة مسقط المختلفة
88	أدوات جمع البيانات
89	اختبارات صدق وثبات الأداة
91	مصادر البيانات
91	التحليل الإحصائي للبيانات
91	التعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة في ريادة الأعمال
93	الخصائص الاجتماعية لمجتمع الدراسة
93	تحليل البيانات الأولية
108	صعوبات الدراسة
109	<b>الفصل الخامس- نتائج الدراسة الميدانية</b>
110	تمهيد
111	الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال
116	معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال
121	الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال

126	دور المرأة في ريادة الأعمال وفقا لمتغير نوع المشروع
127	دور المرأة في ريادة الأعمال وفقا لمتغير مصدر التمويل
128	دور المرأة في ريادة الأعمال وفقا لمتغير الولاية
130	<b>الفصل السادس- النتائج العامة للدراسة وعرض المقترحات</b>
131	تمهيد
131	استنتاجات عامة
139	مقترحات الدراسة
141	دراسات مقترحة
142	المراجع والمصادر
152	الملاحق

## تمهيد

يحظى موضوع ريادة الأعمال باهتمام متزايد على المستوى العالمي وذلك للدور الذي تلعبه ريادة الأعمال في مواكبة التطورات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول، لذا يعتبر ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع ضرورة قصوى لهذا التطور الاقتصادي والاجتماعي، نسبة للتقدم التكنولوجي وظهور العولمة والخصخصة التي لها أثر كبير في بيئة الأعمال، إضافة للتنافسية في المنظمات المحلية والدولية والعالمية (أشرف، 2014). ويتضح من المشهد الاقتصادي العالمي خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين إلى تنامي دورة ريادة الأعمال على الصعيد العالمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فمن الناحية الاقتصادية تؤدي إقامة ريادة الأعمال الجديدة إلى خلق فرص عمل للشباب، وزيادة الإنتاج المحلي، وتحفيز الأسواق، وزيادة الابتكار. فهي توصف كمحرك محتمل لدعم النمو الاقتصادي، بل إن بعض الكتاب يعتبرونها أحد عناصر الإنتاج المهمة في المجتمعات. ومن الناحية الاجتماعية فإن انتشار مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع يؤدي إلى تمكين المواطنين، وتوليد روح المبادرة والتنافس بين الشباب، وتسهيل إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن حل أزمة البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية (أبو شعر، 2016).

ويتمتع مجال ريادة الأعمال في الوقت الراهن بشعبية وقبول كبير في أنحاء عديدة من العالم. وقد ساهم عدد كبير من العوامل في إثارة الاهتمام بريادة الأعمال وبالمشروعات الريادية. وأدى ذلك إلى زيادة اهتمام صانعي السياسات بالدور المتوقع لرواد الأعمال باعتبارهم يمثلون أحد الحلول المطروحة لخفض معدلات البطالة وتحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي. فقد أصبح هناك اهتمام خاص بدور المشروعات الريادية نظراً لقدرتها على التواءم مع البيئات الاقتصادية المتقلبة. وكذلك لأن هيكلها يتيح لها مسايرة التغيير الفني بشكل يسمح لها بالبقاء والاستمرار. وقد أدركت العديد من الدول هذه الحقيقة وقامت بالاعتماد على معايير سياسية جديدة لدعم المشروعات وريادة الأعمال، كذلك كما بذلت جهود خاصة للترويج للأنشطة الإبداعية وتحسين القدرات الابتكارية للأفراد (علاء الدين، 2007).

وقد تساعد ريادة الأعمال في تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية الاقتصادية في حال انتشارها بشكل متوازن في جميع المناطق لكل الفئات السكانية خاصة فئة النساء والشباب. أما في الدول التي تفتقر للبيئة المناسبة لنشر ثقافة ريادة الأعمال فهي تدفع ثمنها باهظاً بسبب تعطل استخدام أجزاء كبيرة من مواردها وطاقتها البشرية، مما يقود إلى تخلفها عن الارتقاء باقتصادها وبنوعية حياة مواطنيها، وفي مسيرتها التنموية بوجه عام (عبدالله وحتاوي، 2014: 4). على سبيل المثال تفعيل الطاقات

المعقلة في كثير من المجتمعات، حيث وتشير التقارير والدراسات إلى أن تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا يغذي الاقتصادات المزدهرة، ويحقق زيادة الإنتاجية والنمو (Ambrish:2014: 224-232).

وعلى المستوى المحلي بدأ الاهتمام بالمشروعات من الاستراتيجية التي أطلقت بالفعل عام 1995 مع إعلان استراتيجية رؤية عمان 2020 بمحاورها الأساسية خاصة في محور تقليص دور الدولة الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص (أبونار، 2018). ومن توجهات ومرتكزات خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020) اعتماد سياسات تهدف إلى أن يقوم القطاع الخاص بدور رائد في نمو الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مواصلة تحسين بيئة الأعمال والإسراع في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطة التنمية الخمسية التاسعة، 2017: 14)، ثم تحول الاهتمام إلى ما يسمى الآن بريادة الأعمال التي كانت نقطة انطلاقه بندوق سيج الشامخات في العام 2013. حيث خرجت هذه الندوة بمجموعة قرارات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في هذا المجال من خلال ندوة تقييم تنفيذ القرارات عام 2015. وتم تعديل العديد من التشريعات والقوانين من أجل دعم مشاريع ريادة الأعمال في سلطنة عمان، هذا إلى جانب استحداث العديد من التشريعات والقوانين من أجل إنشاء مؤسسات لها صلة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما برزت بالأونة الأخيرة بوضوح قضايا تمكين المرأة التي اكتسبت زخمًا كبيرًا، وتم إدماج قضاياها في السياسات الإنمائية. وانطلاقًا مما أكدت عليه أدبيات التنمية البشرية المستدامة على أنها من صنع البشر، تأتي حتمية مبدأ العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الذكور والإناث في الحصول على الفرص المختلفة، والمشاركة في صنع التنمية والتمتع بثمارها، وهنا تبدو أهمية الشراكة المجتمعية في التنمية دون تمييز على أساس العرق أو النوع في مختلف مناحي الحياة. كما أن من ركائز الحكم الرشيد، تأهيل المرأة وتمكينها وتمتعها بالحرية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 193)، كما أراد لها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- وما حملته كلماته السامية من معانٍ جليلة ورؤى سديدة حيث جاء في النطق السامي: "إننا ننادي المرأة العمانية من فوق هذا المنبر لتقوم بدورها الحيوي في المجتمع ونحن على يقين تام من أنها سوف تليي الدعاء" (ندوة المرأة العمانية، 2009: 7). لذلك أصبحت المرأة في السلطنة اليوم جزءًا نابضًا في هذا المجتمع الذي تلمس طريقه نحو التقدم والبناء والتنمية.

واتضح ذلك في التقرير الوطني الثاني عن التنمية البشرية عُمان (2012) مدى تزايد الاهتمام بقضايا المرأة. فالمرأة العمانية ذات حضور واضح في التشريعات والسياسات الاجتماعية الوطنية

مواكبةً للمواثيق الإقليمية والدولية، فضلا عن العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الدالة على الارتقاء بأوضاع المرأة العُمانية. كما تستهدف السياسات التنموية في السلطنة تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الشاملة في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم مما أشارت إليه التقارير الوطنية المتتالية من تقدم واضح في أوضاع المرأة العمانية، إلا أن الفجوة بين الرجال والنساء، خاصة في معدل مشاركتها في سوق العمل الخاص تظل قائمة، فضلا عن تزايد نسبة الباحثات عن عمل من الإناث خاصة الجامعيات مقارنة بالرجال (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 198). وإن علاج هذه القضية يكمن في تأهيل وتنمية الموارد البشرية على النحو الذي يزيد من مساهمة المرأة في جهود التنمية ويزيل كافة المعوقات والتحديات التي تحد من مشاركتها الفعالة في مجال ريادة الأعمال (الحوامدة والخزعة، 2009).

ولذلك شددت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020، على توفير بيئة مشجعة للراغبات في تأسيس المشروعات والاستثمار فيها. وقد ساعد ذلك المرأة العمانية في لعب دور هام في العملية التنموية بالبلاد؛ حتى باتت مشاركة النساء في العمل التجاري كبيرة وملحوظة في السلطنة.

وقد أدى هذا الاهتمام الرسمي من الدولة إلى ظهور جيل جديد من النساء العمانيات يتحرك نحو ساحة الأعمال الحرة، ومن ثم يتطلب من المجتمع ضرورة استثمار قدراتها وطاقاتها وخبراتها دون حدود لمواصلة ازدهار النهضة العمانية وجني ثمارها الكاملة، لتكون أحد الروافد الأساسية اللازمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية للبلاد (الزدجالي، 2010)؛ ولأن مشاركة المرأة في عمليات التنمية باتت ذات أهمية كبرى، لذلك تأتي رؤية عُمان 2040 مؤكدة على أولوياتها في التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية. لذلك نجد أن الاقتصاد العُماني يتجه في الآونة الراهنه إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة مبنية على أساس التنوع القائم على المعرفة والابتكار. ويمتد هذا الاهتمام إلى تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وسيعتمد هذا على تطوير قدرات الأفراد المحلية في مجال الابتكار والإبداع، وتشجيع ريادة الأعمال والمشاريع لأفراد المجتمع، وتوفير البيئة الملائمة لذلك من تشريعات وحوافز، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد العُماني إقليميا وعالميا. ويضمن ذلك تحسين معدلات النمو واستقرارها واستدامتها، كما أن مستقبل الاقتصاد العماني القائم على الابتكار، يتيح إنتاج سلع وخدمات تنافسية يرتفع فيها المكوّن المعرفي والتقني، بحيث تساهم في تنمية الاقتصاد، وتعزيز قدرته التنافسية في أغلب الأنشطة

والقطاعات ومنها ريادة الأعمال، حيث يُسكّل الابتكار الفاطرة الجديدة للنمو، التي سترتبط بشكل وثيق ومباشر مع البنية الأساسية الملائمة المشجعة على ريادة الأعمال (رؤية عُمان 2040، 2018: 25).

## أولاً- مشكلة الدراسة

أصبحت ريادة الأعمال من أهم محددات النمو الاقتصادي وإن تشجيعها يعد من أهم استراتيجيات التنمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتناولت الأدبيات الاقتصادية أهمية ريادة الأعمال للتنمية الاقتصادية حيث تحقق عدد من الوظائف الهامة المرتبطة بالكفاءة والتنافسية وخلق فرص العمل، وهي أحد وسائل مكافحة البطالة. ولن يتحقق التطوير الفعلي لقطاع ريادة الأعمال إلا بتفعيل الممارسات الصحيحة والبرامج المساعدة التي من شأنها المساهمة في دفع عجلة تنمية هذا القطاع واستثماره.

وفي ظل التغيرات المحلية ظهرت الحاجة لمفهوم جديد يُمكن منظمات الأعمال بشكل عام والأفراد بشكل خاص من تحقيق الريادة في مجالات أعمالهم الحالية والمستقبلية خاصة مع تزايد الحاجة لتوفير وظائف جديدة. وقد ساهم مفهوم ريادة الأعمال في تحسين النمو الاقتصادي وتطوير القدرات البشرية وتحقيق العديد من المزايا الاجتماعية والمجتمعية نظراً لارتباطه بالتنمية المستدامة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تحسين السلوكيات والممارسات والأنشطة التي تحقق مفهوم ريادة الأعمال (محمد، 2017).

وقد حصلت السلطنة على المركز الثالث عربياً والمركز ال 33 عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال لعام 2018، الذي أصدره المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI ومقره واشنطن (صحيفة أثير)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> The Global Entrepreneurship Index (GEI) is an economic activity index compiled by US-based The Global Entrepreneurship and Development Institute. GEI is an annual index that measures the health of the entrepreneurship ecosystems in each of 137 countries. It looks at how individual countries across the world allocate resources to promoting entrepreneurship. Source: <https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/>

Oman

Global Rank:  
33 of 137

Strongest area:  
Risk Capital

Weakest area:  
Competition

Overall GEI score:

47%

Individual score:  
entrepreneurial qualities of  
the people in the ecosystem

Institutional score:  
quality of the institutions  
that support  
entrepreneurship

77%

55%

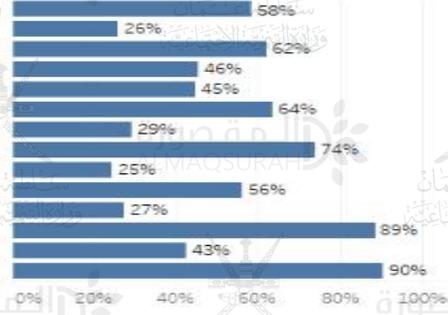
cores

100%



Component scores

1. Opportunity Perception
2. Startup Skills
3. Risk Acceptance
4. Networking
5. Cultural Support
6. Opportunity Startup
7. Technology Absorption
8. Human Capital
9. Competition
10. Product Innovation
11. Process Innovation
12. High Growth
13. Internationalization
14. Risk Capital



كما يساهم صندوق الرفد في التنمية الاقتصادية بالسلطنة في دعمه للمشاريع التجارية وانشاء المشاريع الخاصة. حيث حصلت السلطنة على المركز الثاني عربيا في مؤشر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018، ومنذ افتتاح صندوق الرفد في عام 2014 م، بلغ عدد المستفيدين (2173) ألف مستفيدا، شكل نسبة الذكور 69%، وشكلت الاناث المستفيدات نسبة 31% حتى نهاية يونيو عام 2018 م. وتشير بيانات صندوق الرفد بأن عدد المشاريع الممولة للإناث في مختلف محافظات السلطنة (618) مشروعاً. واحتلت محافظة مسقط المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من صندوق الرفد (224) مشروعاً (صندوق الرفد، 2018).

وبلغ عدد صاحبات المؤسسات والمشاريع المسجلات لدى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجميع محافظات السلطنة حتى نهاية عام 2018 (8276) رائدة أعمال. وتتركز النسبة الأكبر منهن (33%) في محافظة مسقط بعدد (2726) رائدة أعمال. بينما بلغ عدد الحاصلات على بطاقة رواد أعمال المسجلات لدى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجميع محافظات السلطنة حتى نهاية عام 2018 (2713) رائدة أعمال، وفي محافظة مسقط وحدها (905) رائدة أعمال حاصلة على بطاقة رواد أعمال (ريادة، 2018).

ومن توجهات ومرتكزات خطة التنمية الخمسية التاسعة اعتماد سياسات تهدف إلى أن يقوم القطاع الخاص بدور رائد في نمو الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مواصلة تحسين بيئة الأعمال والإسراع في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020، 2017: 14).

ومن هنا تقع مسؤولية نشر المبادئ الريادية وتشجيع القيام بالعمليات الريادية على عاتق أفراد

المجتمع، وعلى مدى توافر روح المغامرة أو العمل على إثارة وبث هذه الروح بين أفراد المجتمع عامة

والنساء خاصة واستثمار هذا المجال ليبقى رأس مال يخدم الاقتصاد الوطني بالسلطنة. حيث ويعتبر

الاتجاه إلى الاستثمار في المشروعات الريادية عامل من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

وخاصة أثناء الأزمات. فإن انزواء المرأة العمانية عن المشاركة في ريادة الأعمال يعتبر تهميش

لطاقات بشرية تؤثر سلباً على الاهداف التنموية التي تطمح الدولة في تحقيقها، وإن وضع المرأة

ومكانتها هو انعكاس لدرجة التقدم التي وصل اليها المجتمع. وبناءً على ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة

في التساؤل الرئيس التالي: ما دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال وما أثره في مسار التنمية

الاجتماعية؟

وتحاول الدراسة الإجابة على هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما حجم دور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني؟

2- ما الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال؟

3- ما المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة في ريادة الأعمال؟

4- ما الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال؟

ثانياً- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي هو التعرف على دور المرأة في ريادة الأعمال في

سلطنة عمان والكشف عن آثاره الاجتماعية من خلال دراسة ميدانية مطبقة على رائدات الأعمال في

محافظة مسقط، وينبثق من هذا الهدف الأساسي عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

1- التعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني.

2- الكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال.

3- الوقوف على معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال.

4- طرح مجموعة من الآليات من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال.

## ثالثاً. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من مكانة المرأة ودورها في خدمة المجتمع العماني وتقدمه وتأثيرها وبشكل كبير على المجتمع العماني واقتصاده. حيث أن زيادة معدل ريادة المرأة العمانية واستثمار دورها، من شأنه أن يؤدي إلى استثمار طاقات كبيرة معطلة ولديها الجاهزية للانخراط في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي إلى الأمام، وخلق عدد كبير من فرص العمل، وإنتاج أنواع مختلفة من السلع والخدمات التي تلبى احتياجات الأفراد والمجتمع. ولذا تتضح أهمية الدراسة العلمية والعملية على النحو التالي:

### 1-المستوى النظري:

أ- يشير الواقع البحثي على المستوى المحلي إلى وجود ندرة في البحوث والدراسات في سلطنة عمان حول " دور المرأة في ريادة الأعمال في سلطنة عمان وآثاره الاجتماعية". ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتغطية هذه الندرة.

ب- تعد الدراسة الراهنة محاولة مدى امكانية الاستفادة من النظريات الاجتماعية كالنظرية البنائية الوظيفية ونظريات رأس المال، والنظرية النسوية للوصول إلى صورة متكاملة حول دور المرأة في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية.

ج- من دوافع الاهتمام بقضايا المرأة هو ادراك الشعوب أن أوضاع النساء وحقوقهن يعتبران جزءاً لا يتجزأ من محاور التنمية، وأنه لا يمكن أن تقوم أي جهود تنموية ناجحة في أي مجتمع مع إغفال نصف طاقته البشرية. وبالتالي أصبحت النظرة الى المرأة ومناقشة قضاياها تتم في نطاق أكثر شمولاً ومن منظور أشد عمقا، باعتبارها أحد المنطلقات الرئيسية لمفهوم التنمية بمعناها الواسع، لذا فإن عملية تمكين المرأة تقع ضمن دائرة مستمرة تضمن إيجاد القابلية والقدرة لديها لاتخاذ القرارات والخيارات وبالتالي الأفعال المتعلقة بها والتأثير على غيرها، وتعزيز الهوية الذاتية لديها (-Marlow&Al-Dajani، 2016).

### 2-المستوى التطبيقي:

أ- من المتوقع أن نتائج الدراسة ومقترحاتها قد ترسم صورة واقعية لصانعي القرار في سلطنة عمان بما يمكنهم من وضع السياسات للتعرف على دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال والتعرف على أثره في مسار التنمية الاجتماعية. ونأمل أن تفيد الدراسة مؤسسات عدة مثل الهيئة

العامّة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المركز الوطني للأعمال، دائرة شؤون المرأة بوزارة التنمية الاجتماعية للنظر في إمكانية توظيف نتائجها في إطار مهام تلك المؤسسات.

ب- من المتوقع أن نتائج الدراسة ستساهم في نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، وتطوير دورهن في المشاركة التنموية في المجتمع العماني، وتشجيع النساء للانخراط في هذا المجال.

ج- هذه الدراسة قد تفيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في إبراز أهمية ريادة الأعمال وترسيخها منذ الصغر لدى طلاب المدارس ثم تزويدها لطلاب الجامعات والكليات من خلال إضافتها في المناهج الدراسية والتعليمية لأن التعليم يلعب دوراً مهماً في تكوين واعداد رواد الأعمال. لذلك لا بد أن تعمل المجتمعات على توفير البنية الأساسية اللازمة لظهور المزيد والمزيد من رواد الأعمال. ومن الممكن وضع نتائج الدراسة ومقترحاتها بين يدي منظمات المجتمع المدني للمشاركة في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وتطويرها بين أفراد المجتمع خصوصاً جمعيات المرأة العمانية.

د- تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع ريادة الأعمال في المجتمعات الاقتصادية بشكل عام وفي الاقتصاد العماني على وجه الخصوص، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه رائدات الأعمال صاحبات الأفكار الإبداعية في تحريك الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتغير متطلبات الحياة. كذلك فإن ريادة الأعمال تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، لا من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي فحسب، وإنما من خلال المبادرات الريادية التي تؤدي إلى حدوث تغيير ملحوظ في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

#### رابعاً- مفاهيم الدراسة:

تعد المفاهيم إحدى مراتب التصنيف المهمة في البناء المعرفي، والتي تنظم الأفكار والمدرجات والبيانات المتعلقة بالظواهر المحددة، كما تساعد على تعلم كمي غير محدودة من أساسيات المعرفة. وتكمن ماهية المفهوم في تعريف الأشياء والظواهر. والمفاهيم ليست كلمات ولكنها تتكون من خلال استعمال الكلمات، فتصبح هذه الكلمات عناوين تعبر عن الأفكار التي يتضمنها المفهوم، والمفهوم عادة يتكون من كلمات مفردة أو مجموعة من الكلمات (مصطفى: 2014)، والدراسة الراهنة تتضمن عدة مفاهيم نحددها في مفهومي: (ريادة الأعمال، التنمية).

## 1-ريادة الأعمال (Entrepreneurship):

تعني في (القاموس المحيط، 1999) قيادة ورئاسة المجهود الذي يبذله الإنسان لتحقيق المنفعة.

وريادة الأعمال مصدر مشتق من الفعل (رود) واسم فاعله (رائد). والرائد هو الذي يرسله

قومه لاستكشاف وتحديد مواطن الكلاء، فعندما يحددها يرسل إليهم فيحلقون أو يقتدون به. ويختلف

مفهومها تبعاً لمحددات عدة، يتعلق البعض منها بالثقافة والبعض الآخر بالمجتمع أو الاقتصاد، وما

يرتبط بها من صفات تميز أفراد المجتمع وبالتالي القوى العاملة في الاقتصاد (الجوهري، 1999).

وقدم ريتشارد كانيون<sup>2</sup> تعريفاً لريادة الأعمال بأنها: التوظيف الذاتي بغض النظر عن الطبيعة

أو الاتجاه وذلك مع تحمل المخاطر وتنظيم عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة أو خدمة مطلوبة في السوق

(Carton, Hofer and Neeks، 1998).

ويعرف (Coulter، 2001) ريادة الأعمال بأنها: العملية التي يستخدم من خلالها الفرد أو

الجماعات جهداً منظماً ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة والنمو للمشروع بالتجاوب مع

الرغبات والحاجات من خلال الإبداع والفرد.

وعرّفها تشيجونتا (Chigunta، 2002) الذي أشارت إليه رسالة (المالكي، 2015) بأنها:

التطبيق العملي للخصائص الريادية، مثل المبادرة والابتكار والابداع وخوض المخاطر في بيئة العمل،

سواء في مجال العمل للحساب الخاص أم في الوظيفة لدى المؤسسات الصغيرة والمشاريع، وباستخدام

المهارات اللازمة لتحقيق النجاح في هذه البيئة والثقافة.

ويعرفها (Hisrich، 2002) بأنها: مجموعة المهارات الإبداعية التي تستند على المبادرة

الفردية والموجهة نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتي ترتبط قراراتها بمستوى معين من

المخاطرة وعدم التأكد.

كما يعرفها (Fortin، 2004) بأنها: عملية خلق شيء مختلف ذو قيمة من خلال تكريس العمل

والوقت اللازمين لضمان المخاطر المالية، النفسية والاجتماعية والحصول في المقابل على رضا

وارتياع شخصي، مادي ومالي.

<sup>2</sup>خبير اقتصادي فرنسي من أصل إيرلندي. ترجمت أعماله في الاقتصاد إلى الإسبانية، واعتبرت أساس الاقتصاد السياسي وشكلت تجاربه الشخصية بوصفه مصرفي التأثير الأبرز على فكره الاقتصادي، وساهمت أعماله بتطوير كبير في النظرية النقدية وتطوير الاقتصاد الوطني ونظرية النمو السكاني ومفهوم ريادة الأعمال.

ويرى علماء الاقتصاد أن عدم التأكد كان السبب الرئيس وراء ظهور الرياديين وأن التعامل بنجاح مع عدم التأكد (عوامل العرض والطلب في المستقبل) تعد السمة المميزة للريادة في الأدبيات الاقتصادية (A.Montanye، 2006، p.554).

ويعرفها مجموعة من الكتاب (2011, Davey, Plewa & Struwing) بأنها: التفكير والعملية التي تتم لإيجاد وتطوير أنشطة اقتصادية من خلال المزج بين تحمل المخاطر والابتكار أو الإبداع في ظل إدارة سليمة سواء لمنظمة قائمة أو جديدة (نقلا عن محمد، 2017).

ما سبق يبدو أن كل المساهمات التي حاولت وضع تحديد مفهوم واضح ودقيق لمصطلح ريادة الأعمال، جاءت متفقة على عناصر ونقاط معينة يمكن الانطلاق منها في صياغة التعريف الإجرائي فيمكن القول بأن ريادة الأعمال هي: سلوك إداري يهدف إلى استثمار المرأة للفرص المتاحة في المجتمع العماني والدورات والبرامج المقدمة والتعرف على دورها ومشاركتها في المشاريع الريادية وآثارها، والتعرف على المعوقات والتحديات التي تواجهها؛ لمحاولة وضع الآليات التي تعزز دورها في هذا المجال في المجتمع العماني.

## 2- التنمية (Development):

عرفت في القاموس المحيط: من مصدر (نمى) ويدل على الارتفاع والزيادة في الشيء (القاموس المحيط، 1999).

وفي معجم علم الاجتماع فالتنمية مفهوم لا ينتمي إلى علم واحد بل لابد من تعاون العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة. ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم لتحديد مفهوم التنمية وأبعادها وثمة تعريفات للتنمية ومنها: النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في إحدى الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية أو غيرها (الجوهري، 1999).

أما في حقل علم الاجتماع فالتنمية تعرّف على أنها: عملية التحريك العلمي لمجموعة العمليات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أيولوجية معينة لتحقيق التغير المطلوب الذي يحقق انتقال المجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها (الخضوري، 2004).

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية على أنها: مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة في توحيد جهود أفراد المجتمع والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على إخراج المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية، وتسهم في التقدم العام للمجتمع (بكرة، 1991).

وعرّفت بالمؤتمر العربي الإقليمي: عملية حضارية متكاملة تعني دفع القوى المنتجة في الدولة بما يحقق الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي. كما تعني رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني وتوفير بيئة صحية عمرانية مناسبة (حلمي، 2000).

وتعرف التنمية أيضا على أنها: عملية إحداث تغيير جذري في كافة أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهي لا تقتصر على تقديم خدمات لقطاع أو فئة معينة، بل تركز على تنمية الموارد البشرية والطبيعية (الخصوري، 2004: 33).

وتعتبر التنمية من المصطلحات الحديثة التي لم يتعرف عليها العالم إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد انتشر المصطلح -في البداية- باعتباره مصطلحا اقتصاديا حين عرفت التنمية الاقتصادية كاتجاه يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والوصول به إلى معدلات عالية تواكب الزيادة السكانية وتناسب مع تزايد الاحتياجات البشرية. ثم تطور مفهوم التنمية ليصبح أكثر اتساعا، إذ شمل إلى جانب التطور الاقتصادي، التطور الاجتماعي لتمتد عملية التنمية إلى جوانب أخرى بعد أن كانت لفترة ليست قصيرة، تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب. ومع انتشار المصطلح ودخوله إلى مجال التطبيق العملي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، اتسعت تعريفاته لتصبح أكثر شمولا بظهور مصطلح التنمية المستدامة (Genevieve, Dominique & Anne-Sophie، 2014: 5-6)، والتنمية الشاملة تعني: التنمية الشاملة التي تهدف إلى تطوير المجتمع من النواحي الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية بحيث يكون المجتمع كله في حركة تطوير دائمة ومستمرة. وتعرف التنمية بأنها: الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهي بذلك مجموعة من البرامج والسياسات الموجهة إلى توسيع قاعدة العائد الاقتصادي والاجتماعي مما يعني أنها أداة سياسية واقتصادية واجتماعية تستخدم في إحداث التغيير المنشود والذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو القومي وإجراء تغييرات هيكلية في المجتمع (الأمين، 2006).